أتينا للإنجاز والعمل وتلبية لرغبة صاحب السمو بجعل الكويت مركزاً مالياً تجارياً

الجبري: رئيس الوزراء متعاون.. ومتفائلون بالمرحلة المقبلة

■ الحكومة بادلتنا التعاون الذي كان غائباً في المجالس السابقة وكل ذلك تلبية لرغبة صاحب السمو

الجبري متحدثا خلال اللقاء

جانب من الحضور

■ منحنا فرصة 6 أشهر للحكومة لبناء البلد في ظل الفوائض المالية وسنحاسبها إن لم تفعل

كتب مصطفى كامل

قال النائب محمد الجبري ان اللجنة المالية في مجلس الأمة لم تنه التقرير المتعلق بالقروض ،مستدركا سنناقش اليوم الاحد في اللجنة موضوع البنوك الاسلامية ،والمشمولين في صندوق المعسرين فنحن نتحدث عن عدالة نسبية وليست مطلقة وهناك 7 اقتراحات اوصلتنا الى هذا الاتفاق

واضاف الجبري خلال لقائه مع الصحافيين البرلمانيين في استراحته بمنطقة كبد نقدر الرأي الشرعي ولكن هناك مفسدة بمعالجها التقرير ويرفع الظلم عن 66 الف مقترض بسبب تخاذل البنك المركزي .

واوضح الجبري انه ليس فقيها في الدين ولكنه سيبحث في هذا الامر ولن يقبل بمخالفة الشريعة الاسلامية ولكن سنبحث عن مخرج لايخالف الشريعة الاسلامية والى الان نحن في المفاوضات في ظل التعاون النيابي الحكومي وهذا نهج جديد.

وزاد انا أيدت تأجيل استجواب الوزير مصطفى الشمالي لان هناك بوادر ووعود من رئيس الوزراء فكان التأجيل عن قناعة لاننا في طريقنا الى الحل وهذا ماصرح به الشمالي نفسه وفي اجتماع اليوم سنبحث في 19 الف حالة التي عالجها صندوق المعسرين،مضيفا اننا سنتطرق إلى صندوق المعسرين وانشاء

■ نقدر الرأي الشرعي حول فوائد القروض ولكن هناك مفسدة سنعالجها برفع الظلم عن 66 ألف مقترض

■ لست فقيهاً في الدين ولن نقبل بمخالفة الشريعة الإسلامية وسنبحث عن مخرج لا يخالفها للقروض

الله التقرير سينمر إلى إنهاء معاناة شريحة كبيرة وحل يرضي جميع الاطراف .

وأضاف أن البوادر انفرجت والحكومة بادلتنا التعاون الذي كان غائبا في المجالس السابقة وكل ذلك تلبية لرغبة صاحب السمو أمير البلاد الذي يوجه سموه دائما الى التوافق والتعاون بين السلطتين للانجاز،،ولذلك اجلنا الاستجوابات وهذه تعد فرصة للحكومة 6 اشهر لبناء البلد في ظل الفوائض المالية واذا لم تكن هناك نوايا حسنه لن يتحقق شيء وانا متفائل ورئيس مجلس الوزراء متعاون مع الوزراء والمرحلة القادمة هي التي ستحكم اذا كنا اينا دورنا أم لا ومن ثم نحكم على الحكومة.

وبسؤاله ان مأتم الانفاق عليه في اللجنة المالية هو تحايل قال الجبري ان تعليمات البنك المركزي اختلفت عما قبل 2008 فالجديد ان قيمة القسط لا تتعدي 40 في المئة من الراتب فقط وعندما راينا حجم الفوائد ستسقط عن الحكومة 350 مليون دينار من اصل 750 مليون دينار .

وقال ان الحل الامثل ان هناك امور فنية سنبحثها في هذا الشان مع البنوك الاسلامية وهم 200 مليون دينار قيمة القروض إضافة إلى 750 مليون دينار اذن الاجمالي 950 مليون دينار ، ولابد من ان نضع ثقتنا في البنك المركزي ورقابته على البنوك ولابد ان يقوم بدوره الرقابي وهناك مجلس يحاسب والا سيكون لنا موقف اخر ونثق في وزير المالية ان يطبق القانون ويجب ان نحسن النوايا في البنوك وأن القانون سينصف الجميع،فهناك جدية في رقابة البنك المركزي على البنوك.

وعن المشكلة الاسكانية قال الجبري انها من اهم اولوياتنا وخصصنا لها جلسة خاصة وكان شرح وزير الاسكان موفق وعندما تشرفنا بلقاء صاحب السمو ويعد بان هناك 80 الف وحدة سكنية ستوزع قريبا ووزير الاسكان يقول ان هناك 110 وحدات ستوزع قريبا اذن لابد ان نعطيه الثقة ونعطيه الفرصة .

وبالنسبة لخيطان قال قدمت اقتراحا بتحويل قطعتي3 و3 الى وزير المالية وتثمين قطعة 10 في بيوت التركيب واعطائهم الاولوية للتثمين .

وعن توجه الحكومة بانشاء برج ميارك اضاف أن هذا الأمر لم يمر علينا.

وبالنسبة للمنحة الف دينار جدد الجبري التأكيد أن الأمر بيد صاحب السمو الامير،مستدركا نحن اتينا للانجاز والعمل وتلبية لرغبة صاحب السمو بجعل الكويت مركزا ماليا تجاريا.

وعن الانجازات والتشكيك فيها قال الجبري لايمكن بخس حق المجلس السابق في المشاريع ولكن نحن عدلنا عليها ولكن الانجاز هو في 3 اشهر واقرينا 120 ولكن ماسبب تاخير الاتفاقيات ومنها ماهو مهم و90 اتفاقية مهمة وحيوية واقرارها انجاز في حد ذاته وبعضها منذ عام 1998 وسبب تاخيرها لن اتحدث عنه ولن اظن الظن السيئ .

وعن حكومة الشيخ جابر وقدرتها على الانجاز قال: لا اتوقع ان كل وزرائها على قدر المسؤولية ولكن جهود الشيخ جابر وتجاوبه معنا وحقه وزرائه بالانجاز قارى انها في الاتجاه الصحيح وهناك احد الوزراء وهو وزير الصحة وهو تحت المجهر لان هناك اوضاعا في الصحة يجب معالجتها وتراقب دوره وتتامل فيه الخير ان يعالج هذه الامور.

أصغر وأنشط ... نائب

مازح أحد الصحافيين النائب محمد الجبري خلال اللقاء بقوله : كانك أصغر الأعضاء سناً؟ ، فرد الجبري: نعم فانا من مواليد 1974وبالمناسبة هناك أحد النواب تم تدوين تاريخ ميلاده بالخطأ على انه من مواليد 1976 غير انه تم تدارك هذا الخطأ حينما أعلن هو بنفسه انه من مواليد 1967 ، فرد الصحافيون الحضور : العمر كله بوناصر وإن شاء الله إنك أصغر وأنشط نائب.

■ نثق في وزير المالية أن يطبق القانون ويجب أن نحسن النوايا في البنوك وأن القانون سينصف الجميع

■ أيدت تأجيل استجواب الشمالي عن قناعة لأن هناك بوادر ووعوداً من رئيس الوزراء

لقطة جماعية للنائب الجبري مع الصحافيين والاعلاميين (تصوير: صالح محمد)

ما هو العائد المتوقع من مشاريع البنية التحتية والمدة الزمنية المتوقعة له؟

الصانع يسأل عن خطة التنمية وأوجه صرفها وارتباطها بالإسكان

يعقوب الصانع

قدم النائب يعقوب الصانع سؤالا إلى وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة د.رولا دشتي حول الربط بين خطة التنمية والمشاريع الإسكانية للدولة، وعائد مشروعات البنية التحتية، وجاء في نص السؤال ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

هل هناك ربط بين خطة التنمية والمشاريع الإسكانية والمخطط الهيكلي للدولة؟ وإذا الاجابة بالنفي يرجى ذكر الاسباب؟ وإذا كانت الاجابة بنعم ما هي الية هذا الربط؟

وما هو العائد المتوقع من مشاريع البنية التحتية المدرجة في خطة التنمية وما هي المدة الزمنية المتوقعة لهذا العائد؟ هل هناك جدول زمني لخطة التنمية؟إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالجدول الزمني الخاص بخطة التنمية؟

صرحتم بانكم صرفتم 7.5 مليارات دينار من ميزانية خطة التنمية؟ أوجه هذا الصرف؟ مرفقا بالمستندات الدالة على ذلك؟

نرجو تزويدنا بالتقارير اللازمة بأوجه الصرف بصورة عامة وعلى ماذا تم الصرف وان كانت هناك مشاريع؟ ما هي تلك المشاريع وهل تم الانتهاء منها ام لا؟

اللجنة المالية مطالبة بالتوصل إلى صيغة توافقية لإنهاء المشكلة

البوص: قضية القروض تحتاج إلى حل جذري لنطوي صفحتها بالكامل دون عودة

سعد البوص

طالب النائب سعد البوص لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها امس مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي والمخصص لمناقشة موضوع معالجة قضية القروض، بان تتدارك الملاحظات النيابية التي أبديت على القانون الجديد الذي تم الكشف عنه في اجتماع اللجنة الذي عقد الثلاثاء الماضي.

وقال البوص في تصريح له اشكر رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك على إعطاء توجهاته نحو التعاون مع اللجنة المالية البرلمانية بهدف حل مشكلة القروض، ونفهمه حجم الضرر الذي يلحق بالمواطنين من جرائها، والتي باتت تؤرق آلاف الأسر الكويتية.

في المقابل اكد البوص انه يجب الاتفاق على صيغة مناسبة تحل قضية القروض حلا جذريا وتطوي صفحتها، وفي نفس الوقت تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

واضاف البوص ان إسقاط فوائد القروض عن من اقترض قبل 30 مارس 2008، واستبعاد من دخل صندوق المتعسرين او من أعاد جدولة قرضه بعد هذا التاريخ وكذلك من اقترض من البنوك الإسلامية لا يحقق العدالة حتى بين المقترضين، لذا أطالب بان يتم شمولهم في القانون اذا كنا جادين في حل القضية من جذورها.

وشدد البوص على ان مجلس الأمة يدفع نحو إقرار هذا القانون، بسبب معرفته بحجم الظلم الذي وقع على المواطنين الذين اقترضوا قبل ابريل 2008، نتيجة عدم قيام بنك الكويت المركزي بدوره في الرقابة على البنوك. وواهم من يعتقد بان الهدف منه دغدغة مشاعر الناخبين وكسب أصواتهم.

واكد البوص انه سيدفع مع زملائه النواب في جلسة الثلاثاء، في حال تمكنت اللجنة المالية من انجاز تقريرها نحو إقرار القانون في المداولتين خلالها.

وبين البوص انه حسب معلوماتي فان منحة الإلف دينار لكل مواطن الذي لم يستفيد من هذا القانون تم إلغاؤها من القانون الجديد، وباتت عند أمير المكارم، وهو ما يجعلنا متفائلون بصرفها.

طالب بالمساواة مع الجامعة في رفع سن تقاعد أعضاء هيئة التدريس

البذالي: على مجلس الوزراء توحيد الامتيازات الوظيفية في كليات «التطبيقي»

طالب النائب بدر البذالي مجلس الوزراء بضرورة توحيد الامتيازات الوظيفية في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع نظرائهم في جامعة الكويت، وتحديدا فيما يتعلق برفع سن التقاعد من 65 إلى 70 عاما.

وأكد البذالي في تصريحات صحافية مساندته لهذا المبدأ، معتبرا أن المساواة ورفع سن التقاعد لأعضاء هيئة التدريس التطبيقي إلى 70 عاما يدخل ضمن حقوقهم المشروعة، وتقديرا من الدولة للكفاءات الوطنية التي خدمت هيئة التعليم التطبيقي والتدريب، مبينا أن الخبرة الواسعة التي كونها اعضاء هيئة التدريس التطبيقي بحكم الشهادات العليا الحاصلين عليها يدعو الحكومة إلى سرعة انصافهم ومساواتهم بهيئات التدريس الاخرى، وقال البذالي ان طالما الجهد المقدم من اساتذة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب واساتذة الجامعة واحد، فلابد من تعديل قانون الهيئة واقرارها رفع سن التقاعد، اسوة باساتذة الجامعة، مؤكد انه لن يتوانى عن المطالبة بدعم هذا التحرك المشروع لاساتذة التعليم التطبيقي والتدريبة حتى يتمكنوا من إقرار حقوقهم. واعتبر البذالي ان اقرر الهيئة توحيد المزايا التقاعدية بين الهيئات التدريسية ورفع سن التقاعد، خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح لحل بعض القضايا العالقة، ويصب في النهاية في مصلحة العملية التعليمية واساتذة الكويت الوطنيين، مضيفا انه سيواصل سعيه لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية في التعليم التطبيقي، والدفع في اتجاه تعديل القانون والآلية الحالية المنظمة لسن التقاعد للهيئات التطبيقية.

وقال البذالي ان من المرتقب ان يحال للتقاعد 170 استاذا من هيئة التعليم التطبيقي خلال السنوات الثلاثة المقبلة، وجميعهم يمتلكون الخبرة ومن ذوي الشهادات العليا، ما من شانه ان يسبب نقصا واسعا في اعضاء هيئة التدريس وارباكا شديدا في العملية التعليمية، ولذا يتعين ان يتخذ مجلس الوزراء القرار المناسب والاخذ بتوصيات وزراء التربية والتعليم العالي في هذا الخصوص باسرع وقت، تفاديا لحدوث ازمة حادة في أعداد اعضاء التدريس مستقبلا.

واشار البذالي إلى ان خلو هيئة التدريس التطبيقي من كل هذه الكفاءات والخبرات الوطنية المتميزة يسهم في التاثير السلبي على العملية التعليمية، ويؤدي إلى افتقاد جميع كليات الهيئة عددا كبيرا من الخبرات والكفاءات الوطنية المتميزة، في وقت تتجه فيه الكويت وبتوجيه من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد إلى التحول مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة، ما يستدعي معه تطوير العملية التعليمية وإعداد العناصر الوطنية الفعالة عبر كوادر تمتلك الخبرة والكفاءة على التطوير.

واقاد البذالي بان رفع سن التقاعد لاعضاء هيئة التدريس التطبيقي من 65 إلى 70 عاما يخدم العملية التعليمية والتدريبية في البلاد، ويخدم ايضا هذه الفئة التدريسية من الكويتين أصحاب الخبرة والمعرفة في المجالات التي لا تزال الهيئة في حاجة اليها، معربا عن قناعته بان تمديد سن التقاعد لهم سيمنحهم الاستقرار الذي يقود إلى إلى التميز في الاداء، ويستكمل دورهم الفعال في تاهيل مخرجات الهيئة لتكون على المستوى الاكاديمي والتدريبي المطلوب لسوق العمل.

ولفت البذالي إلى انه سيتابع موضع أعضاء هيئة التدريس التطبيقي مع الجهات المعنية ووزير التربية والتعليم العالي، للوقوف على المعوقات التي تمنع اكتساب هذه الشريحة الهامة لحقوقها الوظيفية، ومن ثم العمل على اصدار قرارا يضمن لهم الحصول على مزايا سن التقاعد، بما يحقق لهم المساواة مع زملائهم في جامعة الكويت، وجميع الجهات الاخرى المشابهة لجهة الهيكل الوظيفي.